أثر الشراكة الأورو متوسطية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة 1985-2015

عقبة عبد اللاوي[1] و إلياس شاهد[2]
[1]مخبر بحث متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
[2]مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية
جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي
okbabde@gmail.com - chahed_ilias@yahoo.fr

الملخّـص:

تركّز هذه الدراسة الضوء على أثر الشراكة الأورومتوسطية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وللإجابة على السؤال المطروح في الدراسة فقد تم قياس تاثير كل من الشراكة الأورو متوسطية كمتغير نوعي ومتغير الانفتاح التجاري الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف ومعدل التضخم كمتغيرات مستقلة على الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1985-2015. وقد خلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري وكذا الشراكة الأورو متوسطية تُعتبر المتغيرات الأكثر تاثيرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الشراكة الأوروجزائرية، الانفتاح التجاري، الإقليمية الجديدة.

Résumé :

Cette étude se concentre la lumière sur l'impact du partenariat euro-méditerranéen sur les flux d'IDE en Algérie, et de répondre à la question dans l'étude était de mesurer l'impact de chacun du partenariat euro-méditerranéen en tant que commerce qualitative et variable variables PIB ouverture, taux de change et le taux d'inflation en tant que variables indépendantes sur les investissements étrangers directs pour la période 1985-2015. L'étude a conclu que l'ouverture commerciale et le partenariat euro-méditerranéen sont les variables les plus influentes dans les flux d'investissements étrangers directs de l'Algérie pour la période considérée.

Mots clés: IDE, partenariat uruguayen, nouveau commerce, ouverture régionale.

Abstract :

This study focuses on the impact of the Euro-Mediterranean partnership on foreign direct investment flows in Algeria. In response to the question posed in the study, the impact of the Euro-Mediterranean Partnership as a qualitative variable and the variable of trade openness, GDP, exchange rate and inflation were measured as independent variables on foreign direct investment 1985-2015. The study concluded that trade openness and the Euro-Mediterranean partnership are the most influential variables in Algeria's foreign direct investment flows for the period under review.

Keywords: foreign direct investment, the Uruguayan partnership, the new trade, regional openness.

مقدمة:

تتسم الشراكة الأورو متوسطية بمنهج كلي مقارنة بالمبادرات التي تم طرحها من قبل الاتحاد الأوربي تجاه جيرانه في الضفتين الجنوبية والشرقية لبحر المتوسط في عقدي الستينات والسبعينات. بحيث يضم اتفاق الشراكة إضافة إلى تضمنه أساسا على عوامل اقتصادية ومالية، فإنها طرحت برامج عمل وأهدافا أمنية وسياسية وكذا ثقافية واجتماعية. فهي تهدف إلى بناء شكل من أشكال التكامل بين كل من الاتحاد الأوربي الذي يضم مجموعة من الدول المتقدمة والشركاء المتوسطيين الذين يعتبرون أطرافا نامية وهذا في إطار ما سمي بالإقليمية الجديدة (New- Regionalism). وتترجم الشراكة الأورو–متوسطية على المستوى الثنائي بعقد اتفاقيات للشراكة بين الطرف الأوربي من جهة وشركائه المتوسطيين من جهة أخرى ومن بينهم الجزائر التي دخلت اتفاقيتها حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر سنة 2005، وهو ما يزيد حتما من درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري ورفع الحواجز التي تقف في وجه حرية انتقال السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال خصوصا بعد الانضمام المفترض إلى منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية.

مما سبق يمكننا طرح السؤال الآتي:

"إلى أي مدى ساهم اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر ؟"

أولا. الإقليمية الجديدة المجسدة في صيغتها التطبيقية بالشراكة الأورومتوسطية:

1. التأصيل النظري للإقليمية الجديدة:

لقد أدى تنامي العولمة إلى إحداث ضغوط على الأقطار والتجمعات الإقليمية لتخفف من توجهاتها نحو الداخل، ووضع التشابكات الدولية في موقع متقدم، سواء بالاعتماد بدرجة أكبر على التصدير للخارج، والمنافسة على المستوى العالمي، أو فتح حدودها أمام نفاذ السلع والخدمات ورأس المال، وهو التوجه الذي ترعاه منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد والبنك الدوليين[1].

ولقد تميز العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من الألفية الثالثة بتنامي عدد «الاتفاقات التجارية» التي أُخطرت بها مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة الجات/ منظمة التجارة العالمية) بشكل بيّن من 20 اتفاقا في عام 1990 إلى 86 اتفاقا في سنة 2000 ليبلغ مع نهاية 2007، 159 اتفاق، وقد كانت الاتفاقات المبرمة على مدى هذه السنوات اتفاقات ثنائية بصورة رئيسية، وقد أُبرمت أساسا بين البلدان النامية والمتقدمة، وتضمنت هذه الاتفاقات على نحو متزايد أحكاما تهدف إلى تحقيق «الاندماج العميق» الذي ينطوي على عناصر إضافية لتنسيق السياسات الوطنية بما يتوافق مع برامج للإصلاح تُحبذ إتاحة قدر أكبر من الحرية لقوى السوق، وبذلك تُشجع أيضا حرية حركة الشركات المتعدية الجنسية، ويحد من التدخل الحكومي. وهذا الاتجاه مقترناً بتزايد عدد اتفاقات التجارة الحرة

واتفاقات التجارة الإقليمية التي تشمل بلدان من مناطق جغرافية مختلفة، يُمثل سمة مميّزة لما أصبح يُسمى بـــ «الإقليمية الجديدة»[2].

وهكذا نشأت «إقليمية جديدة» (new-regionalism) تتمحور فيها مجموعة من «الدول النامية» حول إحدى دول «المركز»، تعيد صورة الإقليمية المتمحورة حول دول «المركز الاستعماري» لكن هذه المرة على نحو «طوعي»[3] لا «قسري»، وهى تختلف بالتالي عن التكامل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية[4]. وبذلك نشأت ترتيبات إقليمية من نوع جديد تلتف فيه مجموعة من الدول «النامية» حول «دولة متقدمة» (أو مجموعة من الدول) تتولى قيادة المجموعة، وهو ما يجعلها تجمعا بين إقليمين أو أكثر وليس لإقليم واحد، بالمعنى التقليدي؛ أي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو أملا في زيادة القوة التصديرية البينية. لذلك فإن مثل هذه التجمعات لا تستهدف تحقيق وحدة بين أعضائها، نظرا لأنها تجيز التمايز في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بينما الأطراف المتقدمة ليست على استعداد لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف الأقل نموا، وبالتالي فإنها تضع حدودا على عمليات انتقال البشر، خاصة مع تصاعد معدلات البطالة فيها.

كما تتخذ الصيغة الاقتصادية للتجمع شكل «منطقة تجارة حرة» تختلف آجال تدرج تطبيقها لكل عضو وفقا لتفاوت ظروف النمو، على أن يكون ذلك ضمن الحدود التي تجيزها منظمة التجارة العالمية، والتي لا تتجاوز عادة عشر سنوات. ونظرا لأن هذه الترتيبات لن تتمكن من تحقيق تقارب في «الهياكل الاقتصادية» خلال فترة السماح فإنها لا تتضمن تحركا نحو «اتحاد جمركي».

وتنطوي «الإقليمية الجديدة» على العديد من العناصر التي تتحقق في مستويات متقدمة في (التكامل الاقتصادي التقليدي) وجدت في مستوى أعمق من التكامل منها[5]:

* تيسير تدفقات رأس المال (الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر) عن طريق إنشاء بروتوكولات تنظيم وحماية الاستثمار؛

*إدخال تحسينات على البنية التحتية والاتصالات والنقل المفضية إلى زيادة التبادل التجاري وتسهيل حركة العوامل؛

* إنشاء مؤسسات لإدارة وتيسير التكامل الإقليمي (على سبيل المثال صناديق التنمية وبرامج التمويل، ومؤسسات الاستثمار ووضع المعايير وآليات لتسوية النزاعات)؛

* تنسيق الضرائب المحلية وسياسات الدعم، ولا سيما تلك التي تؤثر في حوافز الإنتاج والتجارة؛

* تنسيق السياسات الكلية، بما فيها السياسة المالية والنقدية، لتحقيق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي ضمن نطاق منطقة التجارة الحرة، بما في ذلك تنسيق سياسة سعر الصرف؛

* التنسيق والتنظيم القانوني للأسواق المنتجات وعوامل الإنتاج على سبيل المثال: (مكافحة الاحتكار، القوانين التي تنظم التدفقات التجارية، وعلاقات العمل، والمؤسسات المالية).

2. الشراكة الأورو-جزائرية:

بين دفتي السِفر المعنون بـ «اتفاق أوربي متوسطي لتأسيس الشراكة»[6] بين «الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية» من جهة و«المجموعة الأوربية» والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، حوى 110 مادة موزعة

على تسعة أبواب تضمنت في البداية شق الحوار الرئيسي، أبعاده، أهدافه وأهميته ثم الجانب الاقتصادي والمالي الذي يخص حرية تدفق السلع والخدمات وحرية انتقال رؤوس الأموال ثم الجوانب الاجتماعية والتعاون الثقافي والجوانب الخاصة بالجباية والمسائل التجارية، بحيث يمكن القول أن الاتفاقية لامست العديد من الجوانب.

وقد بينا في الهامش تقسيم مواد الاتفاق تفصيلا حسب الفصول والأبواب أما في متن البحث فإنا سنقتصر على أهم النقاط المتعلقة بالشق الاقتصادي[7].

1.2 إنشاء منطقة التبادل الحر:

إن إقامة منطقة للتبادل الحر مع دول الجنوب وشرق البحر المتوسط تمثل أهم العناصر في إستراتيجية الاتحاد الأوربي الجديدة مع دول في سعيها إلى إقامة أحد أشكال التكتل[8]، وينص الاتفاق وفقا للمادة 6 على ما يلي: تقوم المجموعة والجزائر تدريجيا بإنشاء منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد، اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ حسب الكيفيات المشار إليها أدناه وطبقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة[9].

2.2 تبادل السلع المصنعة:

فيما يخص السلع المصنعة جاء في المادة 06، أن المجموعة الأوربية والجزائر اتفقتا على خلق منطقة حرة للتبادل تدريجيا لمدة انتقالية أقصاها 12 سنة ابتداء من تاريخ التوقيع على الاتفاقية، كما اتفق الطرفان على تخفيض

الرسوم الجمركية تدريجيا وكذلك الضرائب الأخرى وذلك وفقا لرزنامة محددة[10].

3.2 الشراكة في القطاع الزراعي:

فيما تعلق بتبادل المنتجات الفلاحية والصيد البحري، ورد في الاتفاق أنه يترتب على الجزائر والمجموعة الأوربية تحرير التبادل أو تدعيم حرية تبادل المنتجات الزراعية والصيد البحري التي هي تصب في فائدة اقتصاد الطرفين، وهناك قائمة تخص 24 منتجا زراعيا أو بحريا أو مصنعا ويدرج في القائمة التي تخص المبادلات بين الطرفين[11]، وتبدأ هذه الدراسة للتبادل الحر بين الطرفين في السنة السادسة ابتداء من تاريخ توقيع الاتفاقية[12].

وتساهم المجموعة الأوربية في دعم ومساعدة الجزائر على تطوير قطاعها الزراعي وقطاع الصيد البحري والغابات وتكون هذه المساعدة موجهة خاصة لـ:

* تنويع المنتجات الزراعية وتطويرها؛
* تحقيق الأمن الغذائي المنشود؛
* تنمية المناطق الريفية وتحسين الخدمات وظروف المعيشية؛
* تقديم المساعدات في ميدان التكوين المهني وتطوير البرامج الخاصة بالبحث العلمي في هذه القطاعات.

4.2 الشراكة وتجارة الخدمات:

تمنح الدول الأوربية ودولها الأعضاء للممولين بالخدمات الجزائريين معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يحظى بها الممولون بالخدمات المماثلة وفقا لقائمة الالتزامات الخاصة للمجموعة الأوربية ودولها الأعضاء الملحقة بالاتفاق العام حول تجارة الخدمات. كما تمنح الجزائر للممولين بالخدمات

التابعين للمجموعة الأوربية ودولها الأعضاء معاملة لا تقل رعاية عن تلك المشار إليها في المواد 31 إلى 33[13].

5.2 الشراكة الاقتصادية:

يتفق الطرفان على تدعيم الشراكة الاقتصادية التي تساهم في تنمية الشريكين على المدى الطويل, والتعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يعطي الأولوية للقطاعات التي تسهل التقارب بين الاقتصاد الجزائري واقتصاد المجموعة الأوروبية وخاصة القطاعات التي تخلق قيمة مضافة وتساهم في خلق مناصب الشغل وتزايد حجم التبادلات وتنوعها كما وكيفا.
ويرمي هذا التعاون إلى تحقيق عدة أهداف منها[14]:

* تشجيع المستثمرين الأوروبيين على الاستثمار في قطاع الصناعة في الجزائر وتدعيم الشراكة في ميدان الصناعة؛
* تشجيع التعاون المباشر بين المقاولين والصناعيين الأوروبيين والجزائريين وتبادل الخبرات تدعيم الجهود المبذولة، في إطار تحديث وإعادة تنظيم القطاع الصناعي، فيما ذلك صناعة تحويل المنتجات الزراعية عند القطاع الخاص والعام؛
* مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتطوير البحث العلمي؛
* المساهمة في زيادة تصدير البضائع المصنعة الجزائرية نحو السوق الأوروبية بدلا من الاعتماد على قطاع المحروقات.

2-5-1 الشراكة في قطاع الطاقة والمعادن:

الأهداف المسطرة بين الطرفين في ميادين الطاقة والمعادن هي كما يلي[15]:

* تشريع القوانين بحيث تكون الأمور واضحة للمستثمرين, أي إعداد وتشريع قوانين واضحة للمستثمرين وثابتة لا تتغير مع تغير الحكومة؛
* تحسين المستوى التقني والتكنولوجي لشركات الطاقة والمعادن تكون مؤهلة للعمل في اقتصاد السوق والقيام بالمنافسة؛
* تدعيم الشراكة بين الشركات الجزائرية وشركات المجموعة في عملية التقنين والإنتاج والتحويل والتوزيع؛
* تشجيع الاستثمارات الأوروبية في قطاع المحروقات والمعادن وقطاع الطاقة المتجددة وتطوير التقنيات، على أساس أن هذا القطاع يكتسي دورا هاما في تطوير القطاعات الأخرى كقطاع الزراعة والصناعة والخدمات.

2-5-2 الشراكة والخدمات المالية:

في هذا الميدان تنص الاتفاقية على إدخال إصلاحات جذرية في القطاع المصرفي الذي أصبح لا يتماشى مع سياسة اقتصاد السوق, وبهذا تتعهد المجموعة الاقتصادية بمساعدة الجزائر لتحسين تسيير الوضع المالي حتى يساهم هذا القطاع الحساس في التنمية الاجتماعية[16]، وذلك من خلال[17]:

* تبادل المعلومات حول التنظيمات والممارسات المالية وكذا أعمال التكوين لا سيما بالنسبة إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
* دعم إصلاح النظامين المصرفي والمالي بالجزائر بما في ذلك تطوير سوق البورصة.

ثانيا. متغيرات الدراسة وطريقة جمع المعطيات:

حاولنا في هذه الدراسة قياس أثر الشراكة الأورو متوسطية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة 1985-2015 .

كما حاولنا حصر أهم المتغيرات التي تؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل بناء النموذج، والمتغيرات مقسمة كالآتي:

1. **المتغيرات التابعة:**
   - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
2. **المتغيرات المستقلة:**
   - الناتج المحلي الإجمالي؛
   - سعر الصرف؛
   - التضخم؛
   - الانفتاح التجاري؛
   - الشراكة الأوروجزائرية.

وقد تم الاعتماد في جمع المعطيات على قواعد المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبيانات المتغيرات في قيمتها الحقيقية، وتغطي الإحصائيات المستخدمة الفترة 1985–2015. وهي مبينة كما يلي:

الجدول 1: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
FDI	**الاستثمار الأجنبي المباشر:** وتشمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الخارجة رأس المال (سواء مباشرة أو من خلال مشاريع أخرى ذات صلة) من جانب مستثمر أجنبي مباشر إلى مؤسسة استثمار أجنبي مباشر أو رأس مال يتلقاه مستثمر أجنبي مباشر من مؤسسة استثمار أجنبي مباشر.	*UNCTAD database* http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx
GDP	**الناتج المحلي الإجمالي:** يُمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة في البلد في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. والبيانات المرتبطة بالمتغير مقدرة بمليار دولار. (100 = 2005)	*UNCTAD database* http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx
TO	**مؤشر الانفتاح التجاري:** ويقاس بمجموع الصادرات والواردات كنسبة مئوية من الناتج	*UNCTAD database* http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx

	المحلي الإجمالي. يتم احتساب مؤشرات إجمالي التجارة في السلع والخدمات.	
INF	**التضخم:** ويمثل ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر. ويُعبر عنه بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك مع سنة الأساس 2000 و 2005 . معدل النمو السنوي. نسبة مئوية (2000 = 100)	*UNCTAD database* http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx
EXR	**سعر الصرف الحقيقي:** ويُمثل عدد وحدات العملة المحلية اللازمة للحصول على عملة أجنبية.	http://www.ons.dz/
INTE	**الشراكة الأوروجزائرية:** ويمثل متغير وهمي يدل على أثر الانضمام للشراكة الأورومتوسطية، وقد تم منح درجة 1 لسنوات الانضمام للاتفاق، ودرجة 0 للسنوات قبل الاتفاق .	بناء على تاريخ الاتفاق

المصدر: من إعداد الباحثين

ثالثا: تقدير النموذج وتحليل وتفسير النتائج:

1. نموذج الدراسة:

يأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$Y_{it} = C + \alpha x_{it+} \varepsilon_{it}$$

$$FDI = f(GDP, TO, INF, EXR, INTE).$$

والنموذج المُشار إليه في صيغته الاحتمالية يُكتب على الشكل الآتي:

$$NX = \beta_0 + \beta_1 GDP + \beta_2 TO + \beta_3 INF + \beta_4 EXR + \beta_5 INTE + U$$

حيث (U) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة *(error term)* والذي يُفترض أن قيمه موزعة توزيعا طبيعيا وبوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج (, β_0 , β_1 , β_2 , β_3 , β_4, β_5). ومع افتراض المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض، فإنّنا نستبعد وجود التكامل المتزامن للمتغيرات، مع إمكانية وجوده.

2. استقرارية السلاسل الزمنية:

يُمثل الجدول الموالي تحليل استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة إن تقدير نماذج بواسطة المربعات الصغرى العادية مع سلاسل غير مستقرة يمكن أن يوقعنا في مشاكل الانحدار الزائف.

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الملحق 1، أظهر اختبار فيليبس بيرون 1988 استقرار متغيرات الدراسة عند الفرق الأول.

3. اختبار التكامل المشترك:

بعد إجراء اختبارات الاستقرارية (Unit root test time serises) وملاحظة أن المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول.

قمنا باختبار جوهانسن والمتمثل في الجدول في (الملحق 1) الذي نلاحظ من خلاله بأن الاختبار يرفض فرضية العدم للنموذج (عدم التكامل المشترك)، وبالتالي يمكن القول بأن المتغيرات في معادلة النموذج تتحرك معا على المدى الطويل (وجود تكامل مشترك).

4. اختبار تجانس:

من خلال اختبار التجانس المبين في الجدول الموالي نلاحظ أن معنوية (Breusch-Pagan) أكبر من 0.05 أي رفض فرضية القبول (عدم وجود تجانس) وقبول فرضية الرفض أي أن النموذج متجانس.

الجدول 2: اختبار التجانس

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.109992	Prob. F(1,24)	0.1593
Obs*R-squared	2.505162	Prob. Chi-Square(1)	0.1135
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID			
Method: Least Squares			
Sample: 1985 2015			
Included observations: 31			
Presample missing value lagged residuals set to zero.			

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXR	35.37466	111.4234	0.317480	0.7536
GDP	0.000184	0.061258	0.003004	0.9976
INF	43.64550	215.8385	0.202214	0.8415
TO	-63.87239	218.4797	-0.292349	0.7725
INTE	-396.1177	8026.621	-0.049350	0.9610
C	1386.886	9728.594	0.142558	0.8878
RESID(-1)	0.306899	0.211279	1.452581	0.1593
R-squared	0.080812	Mean dependent var		1.26E-11
Adjusted R-squared	-0.148985	S.D. dependent var		7198.217
S.E. of regression	7715.821	Akaike info criterion		20.93561
Sum squared resid	1.43E+09	Schwarz criterion		21.25942
Log likelihood	-317.5020	Hannan-Quinn criter.		21.04116
F-statistic	0.351665	Durbin-Watson stat		1.686221
Prob(F-statistic)	0.901886			

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

5. اختبار التوزيع الطبيعي:

من أجل التحقق من هذه الفرضية نقوم باختبارها بواسطة اختبار جاك بيرا J-B ، فإذا كانت الإحصائية المحسوبة والتي تتبع توزيع كاي مربع لهذا الأخير أقل من الجدولية عند مستوى معنوية 5 بالمئة مثلا نقول أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

من خلال اختبار التوزيع الطبيعي المبين في الشكل الموالي نلاحظ أن معنوية جاك بيرا أكبر من 0.05 أي أن التوزيع طبيعي.

الشكل 1: اختبار التوزيع الطبيعي

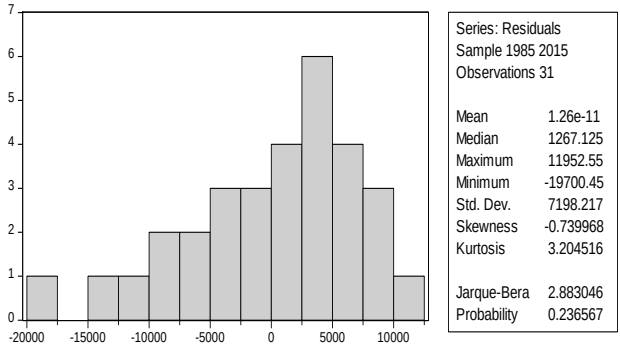

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

6. اختبار التعدد الخطي:

من خلال اختبار التعدد الخطي المبين في الجدول أعلاه نلاحظ أن معنوية (Breusch-Godfrey) أكبر من 0.05 أي رفض فرضية القبول (وجود تعدد خطي) وقبول فرضية الرفض أي أنه لا يوجد تعدد خطي.

الجدول 3: اختبار التعدد الخطي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	2.109992	Prob. F(1,24)		0.1593
Obs*R-squared	2.505162	Prob. Chi-Square(1)		0.1135
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Sample: 1985 2015				
Included observations: 31				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
EXR	35.37466	111.4234	0.317480	0.7536
GDP	0.000184	0.061258	0.003004	0.9976
INF	43.64550	215.8385	0.202214	0.8415
TO	-63.87239	218.4797	-0.292349	0.7725
INTE	-396.1177	8026.621	-0.049350	0.9610
C	1386.886	9728.594	0.142558	0.8878
RESID(-1)	0.306899	0.211279	1.452581	0.1593
R-squared	0.080812	Mean dependent var		1.26E-11
Adjusted R-squared	-0.148985	S.D. dependent var		7198.217
S.E. of regression	7715.821	Akaike info criterion		20.93561
Sum squared resid	1.43E+09	Schwarz criterion		21.25942
Log likelihood	-317.5020	Hannan-Quinn criter.		21.04116
F-statistic	0.351665	Durbin-Watson stat		1.686221
Prob(F-statistic)	0.901886			

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

رابعا. تفسير وتحليل النتائج :

1.6 نتائج الانحدار وتفسيره للنموذج:

يُشير الجدول الموالي الخاص بتقدير النموذج الميزان التجاري للفترة 1985-2015 إلى النتائج الآتية:

الجدول 4: تقدير أثر الشراكة الأورومتوسطية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة 1985-2015

Dependent Variable: FDI
Method: Least Squares
Sample: 1985 2015
Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXR	-374.1078	111.1171	-3.366788	0.0025
GDP	-0.027502	0.062603	-0.439302	0.6642
INF	-469.5958	218.4303	-2.149866	0.0414
TO	1092.073	218.7084	4.993282	0.0000
INTE	4691.652	8198.140	0.572283	0.5722
C	-30056.86	9894.225	-3.037818	0.0055
R-squared	0.640840	Mean dependent var		6185.552
Adjusted R-squared	0.569007	S.D. dependent var		12011.04
S.E. of regression	7885.251	Akaike info criterion		20.95536
Sum squared resid	1.55E+09	Schwarz criterion		21.23291
Log likelihood	-318.8081	Hannan-Quinn criter.		21.04583
F-statistic	8.921353	Durbin-Watson stat		1.366100
Prob(F-statistic)	0.000058			

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

تم تقدير النموذج باستخدام برنامج Eviews 9.، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وباستخدام طريقة Enter :.

1. اختبار مدى مناسبة النموذج :

الفرضية الصفرية : النموذج غير مناسب

الفرضية البديلة : النموذج مناسب

قيمة F = 8.921353

بما أن قيمة sig أقل من 5% إذا النموذج مناسب وجيد للتنبؤ

2. قيمة Adjusted R Square:

$\overline{R}^2$=0.569007 وهذا يعني أن التغير في المتغيرات المستقلة (درجة الانفتاح التجاري، الشراكة الأورومتوسطية، سعر الصرف، التضخم) يفسر 56.9% من التغير الحادث في المتغير التابع (تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر)، وباقي النسبة تعود إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج وتحسب ضمن قيمة الخطأ العشوائي U .

2.6 تفسير النتائج:

من جدول تقدير النموذج نخلص للنتائج الآتية:

* يرتبط تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر (FDI) طرديا مع الانفتاح التجاري (TO) ، وهو أثر معنوي عند مستوى 1%؛

* يرتبط تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر (FDI) عكسيا مع سعر الصرف (EXR) ، وهو أثر معنوي عند مستوى 1%؛

* يرتبط تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر (FDI) عكسيا مع معدل التضخم (INF) ، وهو أثر معنوي عند مستوى 5%؛

* يرتبط تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر (FDI) طرديا مع اتفاق الشراكة الأورومتوسطية (INTE) للفترة محل الدراسة.

* يرتبط تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر (FDI) عكسيا مع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلا أن الأثر غير معنوي عند مستويات الدلالة المختلفة (1%، 5%، 10%).

وفي ما يلي التحليل الاقتصادي لهذه الآثار:

* تتوافق العلاقة الطردية بين رصيد تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر (FDI) والانفتاح التجاري (TO) مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، كون زيادة الانفتاح التجاري تعني تخفيف الحواجز والعوائق على كافة التدفقات إلى البلد، وهو ما يُشجع الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات على إقامة مشاريع في الجزائر، كون هناك إمكانية لتدفقات السلع النصف مصنعة والمواد الأولية والتجهيزات اللازمة لعملية الإنتاج دون عوائق، كما أن خفض الرسوم الجمركية يمنح مزايا نسبية لاستثمارات هذه الشركات. وفي الفكر الاقتصادي من أهم المحددات التي تضبط تدفقات الاستثمارات هي درجة التزام الدول بقضايا التحرير التجاري والتزاماته.

* يرتبط يرتبط تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر (FDI) عكسيا مع سعر الصرف (EXR) ، وهو أثر معنوي عند مستوى 1%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

كون انخفاض سعر الصرف (تدهور العملة) يعني زيادة عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية. إن هذا التدهور يعني تمكن الأجانب من الحصول على عدد وحدات أكبر من العملة المحلية وهو ما يُمكنهم من الحصول على قدر أكبر من الأصول والاستثمارات. والعكس عندما تتحسن العملة المحلية أي عندما يرتفع سعر الصرف.

* إن العلاقة العكسية بين تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر (FDI) ومعدل التضخم (INF) ، تتوافق مع النظرية الاقتصادية. كون ارتفاع

المستوى العام للأسعار يُؤدي التشوهات السعرية للمنتجات، وتُصبح السلع بذلك غير تنافسية إزاء المنتجات المنتجة بالخارج، وعلى ذلك سواء كان التوجه وسياسات الشركات الأجنبية تستهدف السوق المحلي أو السوق الأجنبي فإن منتجاتها تكون غير تنافسية إزاء المنتجات الأجنبية في السوق المحلية أو في الأسواق الأجنبية.

* ساهمت الشراكة الأورو متوسطية في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر (FDI) حيث أي ترتيب الشراكة ضمن بنوده يستهدف لأن يكون أداة قوية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث هذه الترتيبات تُشجع التدفقات الاستثمارية سواء بين الدول المشاركة، أو من خارج الترتيب التجاري، إضافة إلى الانتفاع ببعض مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر كالتكنولوجيا، مصادر تمويل منخفضة التكلفة، كفاءات التسيير والتسويق.

كما أن من ضمن بنود اتفاقيات الشراكة تحرير انتقال رأس المال، وهو ما يخلق فرصا جديدة أمام أصحاب رأس المال في الدول الأغنى. ورغم أن الحجة التي تستند إليها الترتيبات الإقليمية الجديدة هي أن رأس المال سوف يتجه إلى الدول الأقل نموا ليستفيد مما لديها من مزايا نسبية في تدعيم إمكانياته للإنتاج والتصدير إلى أسواق الدول الأعضاء الأكثر تقدما.

* من جدول تقدير النموذج نستنتج أن الشراكة الأورو متوسطية تُعتبر المتغير الأكثر تأثيرا في الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الانفتاح التجاري، وقد بلغت المعلمة الانفتاح التجاري 1092.073 أي

أن أي تغير في الانفتاح التجاري بوحدة نقدية يُؤدي إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 1171.654.

الخلاصة:

يُمكننا القول أن من أهم الأهداف المرتجاة من اتفاق « الشراكة الأوروبية» بالنسبة للجزائر الاستفادة من مجموعة من المزايا الاقتصادية من ذلك الخبرات الأوروبية لتحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ... الخ، وزيادة معدلات الاستثمار وتدعيم المنافسة المحلية وتخفيض معدلات أسعار السلع جراء سيادة المنافسة وزيادة الصادرات والواردات وعصرنة القطاع الصناعي، وتأهيل المؤسسات الإنتاجية وإصلاح المنظومة الاقتصادية وتشجيع الادخار، والاستفادة من تدفقات الرأس مال الأجنبي، وتحريك عجلة الاستثمار المحلي والأجنبي والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة .

وفيما تعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد خلصت الدراسة إلى أن الشراكة الأورومتوسطية وتنامي الانفتاح التجاري لهما أثر في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

الهوامش :

[1]– محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2000، ص13.

[2]-UNCTAD,TRADE AND DEVELOPMENT REPORT 2007,Regional corporation of development, PP54-55.

[3]– في واقع الحال ورغم حرية الدول في اختيارها للانضواء في «اتفاقيات إقليمية»، هذا الاختيار الذي يعطيها صبغة الطوع، إلا أن صبغة القسر تكون ملازمة لهذه الاختيارات كونها لا تنفك عن الضغوط التي فرضها الواقع، بحيث يمثل الانضمام مشكلة وعدم الانضمام مشكلة أخرى، كما أن عدم تكافؤ الأطراف في حالة «الإقليمية الجديدة» يولد

تبعية للأطراف الأضعف، وانحياز لمصالح الأطراف الأقوى، فالقوانين والبنود التي تنظم هذه الاتفاقيات كتبت بمداد الدول المتقدمة، لتصب في صالحها ولخدمة مصالحها. مما يصبغها بصفة «الطوع القسري»، لذلك فإن انضمام العديد من الدول لهذه الترتيبات الإقليمية قد يورث من المغارم أكثر ما سيحقق من مغانم.

[4]– محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص14.

[5]-Mary E. Burfishert ,Sherman Robinson, **Regionalism :Old and New, Theory and Practice,** Invited paper presented at the International Conference Agricultural policy reform and the WTO, where are we heading?Capri (Italy), June 23-26, 2003, P 55.

[6]. افتتح نص الاتفاق تبيانا للاعتبارات التي أدت إلى قيام الشراكة بين الطرفين الأعضاء، لتبين المادة الأولى الأهداف التي أسست من خلالها الشراكة الأورو–جزائرية، لتنص المادة الثانية أنه يعد احترام المبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان، كما هو مبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مصدر إلهام لسياسات الطرفين الداخلية والدولية كما يشكل عنصرا أساسيا لهذا الاتفاق.

وقد قسم الاتفاق إلى تسعة أبواب وهي كالآتي:

الباب الأول الحوار السياسي: وقد ضم في جنباته ثلاث مواد من المادة 3 إلى المادة 5.

الباب الثاني التنقل الحر للسلع: افتتح بالمادة 6 وقد ضم 23 مادة مقسمة على ثلاث فصول مبينة كالآتي:

الفصل الأول: المنتجات الصناعية (المواد 7 – 11)

الفصل الثاني: المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة (المادة 12–16).

الفصل الثالث: أحكام مشتركة (المواد 17–29).

الباب الثالث تجارة الخدمات المواد: وقد حوى ثمان مواد من (30–37)

الباب الرابع المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى: يحتوي الباب على فصلان مشكلان من تسعة مواد كالأتي

الفصل الأول: (المدفوعات الجارية وتداول رؤوس الأموال المواد (38–40).

الفصل الثاني: المنافسة وأحكام اقتصادية أخرى المواد (41–46).

الباب الخامس التعاون الاقتصادي: بدأ بالمادة 47 وانتهاء بالمادة 66.

الباب السادس التعاون الاجتماعي والثقافي:يشمل على 12 مادة مقسمة على أربع فصول كالآتي:

الفصل الأول: التعاون الاجتماعي والثقافي المواد (67-71).

الفصل الثاني: الحوار في المجال الاجتماعي المواد (72-73).

الفصل الثالث: أعمال التعاون في الميدان الاجتماعي المواد (74-76).

الفصل الرابع: التعاون في مجال الثقافة والتربية المواد (77-78).

الباب السابع: التعاون المالي: بداية بالمادة 79 وانتهاء بالمادة 81.

الباب الثامن: التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية المواد: ويتكون من 10 مواد من المادة 82 حتى المادة 91.

الباب التاسع: الأحكام المؤسساتية العامة والختامية المواد: من المادة 92 حتى المادة الأخيرة 110

وتجدر الإشارة أن الاتفاق يحوي مجموعة من الملاحق والبرتوكولات المفصلة لأحكام المواد وتنظيمها.

[7]- لتفصيل أكثر حول الاتفاق أنظر:

* اتفاق أوربي متوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوربية والدول الأعضاء فيها، من جهة أخرى، فالنسيا أفريل 2002.

***ACCORD EURO-MEDITERRANEEN ETABLISSANT UNE ASSOCIATION** ENTRE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE D'UNE PART. ET LA COMMUNAUTE EUROPEENE ET SES ETATS MEMBRES,D'AUTRE PART, VALANCIA,22 AVRIL 2002.

[8]- زايري بلقاسم، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوربي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ديسمبر 2005، العدد3، ص45.

[9]- اتفاق أوربي متوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوربية والدول الأعضاء فيها، من جهة أخرى، فالنسيا أفريل 2002، ص8.

[10]- لأكثر تفصيل أنظر ص 9-10 من كتاب الاتفاق يبين تفصيلات المادة رقم 9. وكذا ص83 تفصيلا لقائمة المنتجات الصناعية المشار إليها في المادة 9.

[11]- راجع الصفحات 115-132 المتعلقة بالبرتكول رقم 1 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد المجموعة للمنتجات الزراعية التي منشأها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، وكذا الصفحات 134-137 التي تفصل البرتكول رقم 2 المتعلق بالنظام المطبق على استيراد الجزائر للمنتجات الزراعية التي منشأها المجموعة. وكذا البرتكول رقم 3 المتضمن النظام المطبق على استيراد المجموعة للمنتجات الصيد البحري ذات المنشأ الجزائري الصفحة 140 من كتاب الاتفاق، وكذا الصفحات (142-146)، (148-166)، المتعلقة بالبرتكولين 4 و5 على التوالي.

[12]- رقيبة سليمة، الشراكة الأورو-جزائري: هل هي نعمة أو نقمة ؟، الملتقى الدولي **حول:آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 13-14 نوفمبر 2006 ص ص 4-5.

[13]- اتفاق أوربي متوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة والمجموعة الأوربية والدول الأعضاء فيها، من جهة أخرى، فالنسيا أفريل 2002، ص ص 20-21.

[14]- رقيبة سليمة، الشراكة الأوروجزائرية : هل هي نعمة أم نقمة، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2007، ص 5.

[15]- نفس المرجع، ص 6.

[16]- نفس المرجع والصفحة.

[17]- المادة 57 من الاتفاق أوربي متوسطي الجزائري لتأسيس شراكة، مرجع سبق ذكره، ص 37.